البراغماتية ودلالات نظرية العمق الإستراتيجي في السياسة الخارجية التركية تجاه الازمات الإقليمية بعد العام 2011: الازمة السورية والأوكرانية إنموذجا

أ. م. د. فلاح مبارك بردان

مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار

dr.falah.policy@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2023/7/31 تاريخ قبول النشر 2023/8/26 تاريخ النشر 2023/12/31

المستخلص:

توصف السياسية الخارجية التركية بالبراغماتية –المصلحية التي توظف الازمات الدولية وتطوعها لمصالحها، وبالرغم من كون السياسية بصورة عامة هي ترتبط بصورة مباشرة بالمصلحة، لا سيما السياسة الخارجية لكن ما تعمل عليه السياسة التركية يمثل الجانب الأكثر تطرفا في البراغماتية، أذ انها تعمل على تطويع الأزمات الدولية لتعزيز مكانتها وتقوية اقتصادها ومد نفوذها.

هذه البراغماتية هي صفة عامة للسياسة الخارجية التركية منذ وقت طويل، لا سيما بعد تولي الرئيس اوردوغان مقاليد الحكم في تركيا، لكن بعد اندلاع ازمات الشرق الأوسط التي سميت بـ"ثورات الربيع العربي" بدأت ملامح نظرية العمق الاستراتيجي التركية تنتقل من جانبها النظري إلى مراحل التطبيق العملي بالتوازي مع توظيف البراغماتية في سياستها الخارجية لتحقيق اهدافها في دول تعدها تركيا ضمن مجالها الحيوي مثل العراق وسوريا، كذلك امتد هذا الاهتمام إلى أزمات أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط مثل الأزمة الأوكرانية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، تركيا، الاستراتجية، سوريا، أوكرانيا.

Pragmatism and the implications of the theory of strategic depth in Turkish foreign policy towards regional crises after 2011: the Syrian and Ukrainian crises as a model

Asset. Prof. dr. Falah Mubarak Bardan
Center for Strategic Studies/University of Anbar

Abstract:

Turkish foreign policy is described as pragmatism - interest, which exploits international crises and volunteers them for its interests. Although politics in general is directly related to interest, especially foreign policy, what Turkish policy works on represents the most extreme aspect of pragmatism, as it works to adapt international crises. To enhance its position, strengthen its economy, and extend its influence.

This pragmatism has long been a general feature of Turkish foreign policy, especially after President Erdogan took power in Turkey. But after the outbreak of crises in the Middle East, which were called the "Arab Spring Revolutions," the features of the Turkish theory of strategic depth began to move from its theoretical aspect to the stages of practical application, in parallel with the use of pragmatism in its foreign policy to achieve its goals in countries that Turkey considers within its vital field, such as Iraq and Syria. It also extended This attention extends to other crises outside the Middle East, such as the Ukrainian crisis.

Keywords: foreign policy, Türkiye, strategy, Syria, Ukraine.

المقدمة:

غالبا ما توصف السياسة الخارجية التركية بانها سياسية تقوم على البراغماتية التي تستثمر الازمات الدولية لصالح تقوية مكانتها الإقليمية وتعزيز قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، أذ تعمل على الدخول كطرف موازن بسبب ارتباطها بعلاقات واسعة بأطراف الأزمة الدولية للحصول على مكاسب جراء هذا الموقف.

أن صانع القرار التركي يدرك حقيقة واقعة الجيوستراتيجي المهم على الخارطة الدولية عامة، لا سيما موقعة ومكانته الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز دوره السياسي والأمني عبر نسج مزيج

من التحالفات والتفاهمات التي يتصور البعض انها تكون متناقضة وغير مفهومه بسبب تشابكها، فمن جهة تعد تركيا أحدى الدول الرئيسة في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) نجدها ايضا لها علاقات استراتيجية مع روسيا وإيران، وهذا السلوك السياسي الخارجي هو جزء من تأثير نظرية العمق الاستراتيجي وامتزاج هذه النظرية بالأسلوب البراغماتي الذي اعتمدته تركيا منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة.

اهمية البحث:

تكمن اهمية بحثنا في محاولته الكشف عن نماذج مختارة تمثل التطبيق العملي لنظرية العمق الإستراتيجي التركي وكيف وظفت البراغماتية لتحيق اهداف هذه النظرية التي لعبت دور كبير في تشكيل السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط وفي علاقاتها ضمن محيطها الإقليمي منها سياستها تجاه الأزمة الأوكرانية وعلاقتها بروسيا.

اشكالية البحث:

يحاول البحث الكشف عن اشكالية قد تكون غير واضحة في السلوك السياسي الخارجي التركي وهي التناقضات والمواقف المتضادة في سياق المواقف التركية من الازمات الإقليمية والعالمية، لذلك تحاول اشكالية بحثنا الاجابة على سؤال مركزي وهو؛ كيف استطاعت السياسية الخارجية ان تعمل في بيئة مأزومة والابقاء على علاقاتها الاستراتيجية مع اطراف الأزمة؟ وكيف وظفت البراغماتية في سياستها الخارجية لتحقيق غايات واهداف نظرية العمق الاستراتيجي ضمن محيطها الإقليمي وبشكل خاص منطقة الشرق الأوسط.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها أن السياسية الخارجية التركية لا تسند على أسس إيديولوجية بالرغم من كون نظامها السياسي الحالي يطغى عليه الطابع الديني– الاسلامي لكن هذا لم يمنع السياسية الخارجية التركية من اقامة علاقات مع اسرائيل وايران وروسيا التي تمثل تناقض لا يمكن تفسيره إلا من خلال البراغماتية.

المحور الاول: نظرية العمق الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية

أن من بديهيات العلوم السياسة، أن لكل دولة مهما كان حجمها الجغرافي او وزنها السياسي والاقتصادي والعسكري فلسفتها التي تتبعها كي تحدد من خلالها أطر ومفاهيم واساليب ضمان الأمن القومي وهو الهدف الأسمى الذي يمثل هاجس كل دولة وبذلك فإن ضمان الأمن القومي يعد هدف استراتيجي لا يقبل المساومة عليه.

وتركيا باعتبارها قوة إقليمية مهمه لها دورها في حسابات الأمن الإقليمي للشرق الأوسط بشكل خاص، فإنها بلا شك تمتلك فلسفتها الخاصة التي تفسر حدود دورها السياسي والعسكري والاقتصادي ضمن دوائرها الإقليمية والتي عبرت عنه باصطلاح ((العمق الإستراتيجي التركي))، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المحور الذي سنتناول فيه تعريف مفهوم العمق الإستراتيجي بشكل عام ومن ثم البحث في مقاصد ودلالات هذا المفهوم وفقا للتفكير الإستراتيجي التركي المعاصر.

أولا: مفهوم العمق الاستراتيجي

كما هو الحال في تعريف مفهوم الإستراتيجية الذي يعرف بدلالة تقليدية–عسكرية ودلالات حديثة–شمولية، فإن المفاهيم الأخرى المتفرعة عنه مثل (العمق الإستراتيجي والتخطيط الإستراتيجي والهدف الإستراتيجي ...الخ) هي بلا شك ايضا تفهم بدلالات عسكرية ضيقة او نظرة شمولية عامة.[1]

ولا يخرج مفهوم العمق الإستراتيجي عن هذه الحقيقة حيث نجد الجانب العسكري يكاد يطغى على تعريف وتفسير هذا المصطلح لذلك سنتناول المفهومين التقليدي والمعاصر للعمق الإستراتيجي.

التعريف التقليدي للعمق الاستراتيجي : وهو يعد من ال مصطلحات العسكرية ,يستخدم لوصف المناطق التي تفصل بين خطوط القتال في المعارك والجبهات الحربية وبين المدن الكبرى والمناطق ذات الثقل السكاني والاقتصادي للدولة، ويمثل المعيار الأساس للمناطق التي تشكل عمقا إستراتيجيا في مدى مقدرة الجيش على الانسحاب التكتيكي المنظم من تلك المناطق في حال شن هجوم معادي عليه دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب[2].

وينطوي مفهوم "العمق الاستراتيجي" على تقييم ذاتي لهشاشة مراكز الثقل في الدولة لمواجهة عدوها أو أعدائها في حالة نشوب حرب، إضافة إلى تقييم القدرات الدفاعية والهجومية التي تتوافر عليها

هذه الدول أو تلك في امتدادها الجغرافي الواسع بما يمكنها من إعاقة تقدم لقوات العدو والانتقال إلى مرحلة الهجوم المضاد لتحقيق التوازن .

وفي التقاليد العسكرية، الدولة الأكثر عمقا استراتيجيا هي الدولة التي تملك التفوق مقارنة بالدولة الأخرى الأصغر مساحة والأقل عمقا استراتيجيا. أذا، العمق الاستراتيجي مرتبط أيضا بالعامل الجغرافي والذي يساهم في تقوية القدرات الدفاعية للدولة ويخلق تحديات كبيرة للدولة المعتدية ويعزز القدرة الطبيعية على الصمود وامتصاص الهجوم العسكري من وجهة نظر الدولة التي تكون في موقف دفاعي.

وفي التاريخ العسكري تعتبر روسيا خير مثال كلاسيكي للدولة التي تتمتع بامتداد مساحتها الجغرافية وقد ظلت الدول المعادية لها تشن الحروب ضدها وتحاول الوصول إلى عمقها. يجب أن نتذكر الدور الكبير الذي لعبته موسكو و(ستالنغراد) في إجهاض تقدم نابليون بونابرت سنة 1812 إضافة إلى إفشال الهجوم العسكري الألماني لهتلر وذلك إبان الحرب العالمية الثانية. تكبد الجيشان الفرنسي والألماني خسائر فادحة، الأمر الذي أجبرهما على التقهقر ومهد للهزيمة العسكرية. ولا ننسى أيضا العوامل المناخية القاسية التي ساهمت في هزيمة جيشي نابليون بونابرت وأدولف هتلر. يتضح إذا الدور المهم الذي لعبه العمق الاستراتيجي في إلحاق الهزيمة بالفرنسيين والألمان.

ومن جانب آخر تعتبر إسرائيل بالمقابل خير مثال للدولة التي لا تمتلك عمقا استراتيجيا. من وجهة النظر العسكرية، تفتقر إسرائيل إلى المساحات والتضاريس الطبيعية المتنوعة وهو يجعلها نظريا على الأقل هشة جدا في مواجهة الدول المعادية لها كان الهدف من حرب الأيام الستة التي شنتها إسرائيل يوم 5 يونيو 1967 السيطرة على مصادر المياه في مرتفعات الجولان السورية ودفع الخطوط العسكرية الدفاعية إلى نهر الأردن الذي يمثل عقبة طبيعية كبيرة عبر احتلال الضفة الغربية التي كانت تحت إدارة الأردن، لقد سعت إسرائيل إلى توسيع امتدادها الجغرافي حتى تعزز عمقها الاستراتيجي.[3]

المفهوم المعاصر–الشامل للعمق الإستراتيجي: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما افرزته نتائجها من تطورات كبيرة على مجمل المفاهيم الاجتماعية، والتي ترافقت مع بروز ثورة علمية وتكنولوجية أدت الى تغيير شامل في العلوم الإنسانية والطبيعية من حيث التطبيق والتنظير وأهم سمات هذا التطور هو الخروج

عن المألوف والنظرة التقليدية الضيقة في البحث وتناول المفاهيم الى أفق اوسع وأكثر شمولية، والإستراتيجية تعد أحدى هذه المفاهيم والاختصاصات التي خرجت من المفهوم التقليدي.

كان المفهوم التقليدي للإستراتيجية يعود الى الحضارة اليونانية القديمة أذ عرفت الإستراتيجية بإعتبارها خطة عسكرية شاملة تتضمن توظيف للعوامل العسكرية المتاحة للانتصار بالمعركة. ورغم التطور الكبير في الوسائل العسكرية والطابع العالمي للحروب إلا ان هذا التفسير التقليدي للإستراتيجية لم يكد يخرج من النطاق العسكري رغم الجهود العلمية التي حاولت فهم الإستراتيجية بدلالة التطور في مفهوم وميدان ووسائل الحرب الشاملة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

تعرف الإستراتيجية الشاملة – بشكل عام وبعيدا عن الدخول بالتفاصيل والتباينات في التي تناولت التعريف– بإنها (خطة شاملة تتضمن تحديد للإمكانيات المتاحة والمتوقعة وتحدد الوسائل المستخدمة لتحقيق الاهداف الكبرى التي تحددها السياسة وفقا لأطار زمني محدد). أن هذا التطور الذي أصاب الإستراتيجية وخروجها عن التقليد العسكري أدى حتما الى تطور المفاهيم المرتبطة بالإستراتيجية ومنها "العمق الإستراتيجي".

أن مفهوم العمق الاستراتيجي قد تم تكييفه ليتناسب مع الشمولية في وسائل الإداء الإستراتيجي للدولة التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري على وجه الخصوص، لذلك فإن العمق الإستراتيجي يعبر عن طيف واسع ومتنوع من مفردات الأمن القومي أو ما يسمى الأمن المتمدد الذي يستوجب على صانع القرار أن يأخذ بالحسبان ضمان حماية المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة، والعمل على توفير بيئة داخلية وإقليمية مناسبة للحراك الإستراتيجي وتحقيق الأهداف المرسومة.

أذا مفهوم العمق الإستراتيجي غالبا ما تبقى مصنفة ضمن المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي البالغة السرية، وفي أغلب الأحيان لا يتم التطرق إلى الحديث عن هذا المفهوم بشكل علني بل تتم مناقشته ضمن الدوائر الضيقة، وهذا أمر يدخل ضمن الأمن القومي للدول وسيادتها الوطنية.

وبذلك فإن مفهوم العمق الاستراتيجي ينطوي على قدر كبير من الأهمية، فكل دولة في العالم تريد أن تعزز عمقها الاستراتيجي بشكل يمكنها من تقية سيادتها الوطنية، وباختصار يقصد بالعمق الإستراتيجي[4]:

1- عمق المساحات الأرضية

2- عمق الكثافة السكانية

3- عمق القدرات الصناعية

4- عمق المصالح الاقتصادية وحمايتها

5- ضمان أمن الحدود من بؤر التهديد

ثانيا- التحولات الكبرى للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أوردوغان الى رئاسة الوزراء ومن ثم الى رئاسة الجمهورية فيما بعد، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات كبرى لم تشهدها تركيا منذ أنهيار الدولة العثمانية. وهذا التحولات السياسية قد تزامنت مع تطورات اقتصادية واجتماعية وعسكرية مهمه أسندت الفعل الإستراتيجي التركي الخارجي.

أن هذه التطورات السياسية الداخلية والخارجية الكبرى كانت أشبه بثورة أو انقلاب سلمي على المبادئ التركية التي تولدت بعد ثورة مصطفى اتاتورك. فمنذ العقود التي تلت إعلان الجمهورية التركية المعاصرة، سيطرت على تركيا رؤية سياسية واحدة، وتبنتها من بعد (أتاتورك) الحكومات اللاحقة، والتي تعتمد على أساس العلمنة الكاملة للدولة، ليس سياسيا فقط، بل على مختلف المستويات والاتجاهات الفكرية والاجتماعية.

وبناء عليه، رتبت تركيا سلسلة واسعة من التحالفات الإقليمية والدولية، كانت وجهتها الرئيسية نحو العالم الغربي، ورسمت سياسات تركيا تجاه قضايا المنطقة والعالم العربي والإسلامي، وخصوصا القضية الفلسطينية، فكان التحالف التركي الإسرائيلي، والتحالف التركي الغربي (الناتو).

ظهرت رؤية سياسية واضحة أعلن عنها صراحة في البرامج الانتخابية لحزب العدالة والتنمية بإن تركيا قد تصرفت خلال العقود الثمانية الأخيرة من تاريخ جمهورية كمال اتاتورك في القرن العشرين الماضي بأقل مما تسمح لها مكانتها الدولية، وبأدنى من إمكانياتها، في سياساتها الخارجية، وتعود أسباب هذا التراجع إلى سياسات المقاطعة التي انتهجتها الدولة الأتاتوركية مع جوارها الإقليمي، كي تفصل

ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، وغلبت فيها الأمن الداخلي على الحرية، الأمر الذي أحدث أزمة هوية متفاعلة في أوساط النخب التركية، وأفضى ذلك إلى تعميق الانقسام بين التيارات التركية العلمانية والجماعات الإسلامية.(5)

لقد كان عام 2002 تاريخا مفصليا في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، حيث أفرزت نتائج الانتخابات البرلمانية فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة أوردوغان بأفضلية مكنته من تشكيل حكومة ذات طابع اسلامي معاصر في بيئة سياسية علمانية، وقد ورثت حكومة أوردوغان طيف واسع من المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية التي انعكست سلبا على الأداء السياسي الخارجي، الذي كان تابع للغرب ويعمل ضمن محور حلف الناتو رغم المتغيرات الدولية الكبيرة التي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ولكن ما يلاحظ ثبات واستمرارية النهج السياسي الخارجي التركي الذي عهدناه أثناء الحرب الباردة، ويمكن تبرير ذلك بالأزمة الداخلية التي تعيشها تركيا.(6)

فجاءت مسودة قرار الأول من شهر آذار عام 2003، والذي منع من خلالها البرلمان التركي القوات العسكرية الأميركية من غزو العراق، أو شن عمليات عسكرية ضده انطلاقا من داخل الأراضي التركية، فأعطت حكومة العدالة والتنمية من خلاله مسودة القرار، رسائل مهمة حول البنى المميزة والجديدة للسياسة الخارجية التركية.(7)

ومنذ ذلك التاريخ شهدنا طفرات اقتصادية ترافقت مع متغيرات سياسية داخلية واعادة شاملة في بناء المؤسسات السياسية واعادة ضبط المؤسسة العسكرية التي تعد اهم المؤسسات المحصنة في النظام السياسي التركي ولكن يبقى الأهم النهج الأوردوغاني الخارجي الجديد الذي تناغم طرديا مع الأرقام التنموية الهائلة التي تسند عمل السياسة الخارجية التركية.

اذا اردنا البحث في الاسباب والدوافع التي عجلت بالبروز السريع للظاهرة التركية والتي سماها البعض بعملية اعادة انتاج الإمبراطورية العثمانية بسبب القضايا التي تبنتها السياسة التركية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وفيها ظهرت تركيا الحامي لحقوق الشعب الفلسطيني وتدخلت في الكثير من المواقف بالضد من السياسة الإسرائيلية رغم التحالف والعلاقات الرسمية التي تجمع (انقرة وتل أبيب)، والتي ما

لبث أن انقطعت رسميا بعد حادثة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي يحمل مساعدات إنسانية لمدينة غزة المحاصرة آنذاك والذي أدى الى مقتل مواطنون أتراك على متن الأسطول الأغاثي.[8]

منذ هذه الحادثة التي هزت المجتمع العربي والإسلامي والظهور الدعائي لأوردوغان بمظهر (السلطان العثماني) الذي جاء ليخلص العرب من محنتهم التاريخية التي ارتبطت بالاحتلال الإسرائيلي. وترافقت هذه الاحداث المتسارعة.

ثالثا: دلالات نظرية العمق الاستراتيجي التركي

كان للمستجدات والتحولات الآنفة الذكر المطروحة في السياسة الخارجية التركية مهمة وتترتب عليها نتائج كبيرة على المستويين الدولي والإقليمي. والتي ترافقت مع تشكيل حكومة تكنوقراط قوية وكان أبرزها والمهندس الأساسي للرؤية والمقاربة الجديدة لـ (أحمد داوود أوغلو)، والذي لقبه البعض الاعلاميين والسياسيين بـ "مترنيخ تركيا".

كان أحمد داوود أوغلو قد دخل إلى عالم السياسة من خلال كتابة المشهور وهو "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا الدولي[9]"، الذي نشره في عام 2001، وأعيدت طباعته 31 مرة ما بين العامين 2001 و2009. وكان قد بدأ عمله الحكومي كمستشار لأردوغان، وانتقل لاحقا إلى منصب وزير الخارجية التركي.

قدم أوغلوا في عام 2008 بحثا مهما حول رؤيته الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية، وكان أبرز ما فيها هو نقده اللاذع لها في عقد السبعينيات كونها جعلت من تركيا بلدا "طرفا" معزولا تماما عن الدول العربية والإسلامية. ورأى أنها في المدة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة قد اتسمت "بعقلية الحصار أو العزلة"، وأنها قد اعتمدت لتغطية الممارسة الدكتاتورية للمؤسسة العسكرية ولتيار العلمنة المتشددة الداعم لها.

بأختصار كانت رؤية أوغلوا تتضمن ثورة شاملة على التقاليد السياسية التركية والخروج من التكتيك إلى الإستراتيجيات الشاملة في التعامل مع المناطق الإقليمية بدلا من التعامل الثنائي مع دول فحجم تركيا الإقليمي أكبر من ذلك حسب رؤية أوغلوا المفرطة بالتفاؤل في واقع جيو–سياسي مضطرب وضبابي.

لقد ارتكزت "نظرية العمق الإستراتيجي" التي قدمها أوغلو على القواعد الآتية:

1- يجب أن تتبدل طموحات الدولة التركية من موقع القوة المركزية إلى موقع أوسع يتعلق بـ "القوة الشاملة"، مستفيدة من موقعها الجيو-استراتيجي المتميز ومن تراثها العثماني القديم من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية في المستقبل.

2- يجب أن تنفتح تركيا بشكل أوسع مع محيطها من أجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي وتصفير جميع المشاكل مع هؤلاء دول الجوار.

3- يجب أن تستثمر تركيا مواردها وقدراتها الجيو - استراتيجية من أجل أحداث تغيير في توجهاتها الأمنية والعسكرية واستبدالها بتوجهات اقتصادية -تجارية، أي نزع الطابع الأمني -العسكري عن الخيارات المعتمدة في السياسة الخارجية.

4- ينبغي على تركيا أن تعمل على تقوية علاقاتها السياسية وتبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع العراق وإيران وسوريا والسعودية، واعتبر أوغلو أن "تركيا هي بحاجة كبيرة إلى الطاقة الإيرانية"، وأن ذلك يمثل امتدادا منطقيا وطبيعيا لمصالحها الوطنية العليا.

5- يجب أن يرتكز الدور التركي المستقبلي على القيام بدور الوسيط من أجل مواجهة الصراعات الدولية دبلوماسيا، لا سيما الصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط. وكانت المساهمة التركية الأولى في هذا المجال بواسطة إقامة منتدى دولي بالاشتراك مع إسبانيا للدعوة إلى ما تسميه بـ "تحالف الحضارات" في محاولة للرد على نظرية صاموئيل هنتنغتون القائلة بـ"صدام الحضارات". وقد جاءت محادثات السلام غير المباشرة بين سوريا والكيان الصهيوني وبرعاية داوود أوغلو شخصيا ضمن هذا السياق لحل النزاعات في المنطقة.

بناء على ذلك ينطلق أوغلوا في كتابه الموسوم بـ"العمق الإستراتيجي" من اعتبارات كثيرة أهمها؛ أن قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد بشكل أساسي من موقعها الجيواستراتيجي ومن عمقها الحضاري، وعليه فإن تركيا ذات الهوية المعقدة والمتداخلة من هوية شرق أوسطية و بلقانية وآسيوية عليها أن تتبنى سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز دعائم الاستقرار الداخلي والإقليمي، لأنه بواسطتهما يتحقق الأمن القومي التركي، الأمر الذي يترتب عليه أهمية أن توظف تركيا- بشكل مدروس- لموروثها

التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية. لذلك يرى أوغلو ضرورة أن تشكل الثقة بالذات الحضارية التركية مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، لا سيما إذا اقترنت بتجاوز عقدة النقص، وبالتغلب على الشعور الدائم بالدونية تجاه الطرف الآخر.[10]

وتسعى نظرية العمق الاستراتيجي التركية إلى تحقيق أدوار سياسية أكثر فاعلية لتركيا في العلاقات الخارجية، ووفقا لهذا المبدأ يعني التزاما فاعلا في كل المنظمات الدولية والإقليمية وفي كل القضايا ذات الأهمية العالمية . [11]

وعليه، فإن مفهوم العمق الإستراتيجي التركي الذي تولد وتحددت ملامحه بشكل أكثر واقعية منذ وصول أوغلوا على رأس وزارة الخارجية التركية. وخرج من الأطر النظرية الى النطاق العملياتي_ التطبيقي بعد انطلاق مرحلة ثورات الربيع العربي.

لقد كانت الحقبة الزمنية التي شهدت ثورات عربية متتالية والتي عرفت بأسم (الربيع العربي) بمثابة الفرصة السانحة لصانع القرار التركي المتحفز دوما لتحطيم الحواجز السياسية التقليدية التي قيدت حركة السياسة التركية خارجيا على مدى عقود سبقت (الحقبة الأوردوغانية)، ولقد تفاعلت مجموعة من العوامل (التي سنذكرها في محور لاحق) لتعجل بتطبيق نظرية العمق الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط التي طالما ألهمت الأتراك على مدى التاريخ وكانت مفتاح توسعها وبناء امبراطورياتها.

المحور الثاني: أهمية الشرق الاوسط في الفكر الاستراتيجي التركي

أن من الخطأ اقتصار دلالات ومفاهيم ومقاصد "التفكير الإستراتيجي" بالولايات المتحدة الأمريكية عند دراسة ظاهرة أو منطقة معينة وهذا أصبح أمر دارج في أدبيات السياسة الدولية، وقلما نجد باحث يتناول دراسة التفكير الإستراتيجي لقوى عالمية أو إقليمية دون الولايات المتحدة.

ان ثبات الرؤية لدولة ما حيال قضية او منطقة معينة مع تعاقب الحكومات المختلفة يمثل حالة رسوخ فكري في عقلية صناع القرار لتلك الدولة والتي نختصرها بمصطلح (التفكير الإستراتيجي) وهذا ما نلتمسه بشكل جلي في الرؤية التركية على امتداد التاريخ لمنطقة الشرق الأوسط التي تنتمي اليها تركيا جيوسياسيا وحضاريا رغم الطموح التركي للانضمام للاتحاد الأوربي لكن هذا لا يلغي واقعها الجيو-سياسي.[12]

رغم الأهمية القديمة للشرق الأوسط في الفكر الإستراتيجي التركي لكن هذه الاهمية بدت أكثر وضوحا منذ وصول أول حكومة برئاسة أوردوغان لتركيا وقد تفاعلت مجموعة عوامل داخلية وخارجية لعبت دورها في بلورة شكل السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط.

تاريخيا، أحتلت منطقة الشرق الأوسط مكانة مهمه في الأدراك السياسي التركي رغم التباين في مستوى الانغماس السياسي والاقتصادي حسب المتغيرات السياسية الداخلية لتركيا التي طالما شهدت حراك سياسي متقلب في بلد يشهد انقلابات عسكرية كثيرة و "تتقاذفه" التيارات العلمانية والإسلامية لذلك ارتبط مستوى الأهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وفقا للحزب الحاكم سواء كان علماني وهو بطبيعة الحال أوربي الأهواء والتوجهات السياسية وما بين اسلامي الهوية يريد أعادة بناء المجد المفقود عندما كانت الدولة العثمانية تحكم الشرق الأوسط.[13]

أعقبت أحداث انهيار الاتحاد السوفيتي، وتداعيات أزمة الخليج الثانية، وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، تأثيرات واضحة على الأوضاع الجيوسياسية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي تعد تركيا جزء حيوي منها. وتعبر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، بالأساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لغايات اقتصادية أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي. وضمن هذا المنظور، تصبح تركيا معنية بصورة مباشرة باعتباراتها الإقليمية اكثر من ذي قبل، وهو يتطلب مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات [14].

ويبقى التحول الكبير في نمط العلاقة والاهتمام التركي بالشرق الأوسط _كما ذكرنا سابقا_ قد أتضح بشكل عملي منذ بداية عام 2002م وهو تاريخ تشكيل حزب العدالة والتنمية لحكومة ذات طابع اسلامي يتزعمها (رجب طيب أوردوغان).

وعموما قد تفاعلت مجموعة عوامل داخلية وخارجية أدت الى تبلور سياسة الانغماس التركي في شؤون منطقة الشرق الأوسط ومن أبرزها:

1- شهدت تركيا منذ رئاسة أوردوغان للحكومة التركية مجموعة متغيرات داخلية أهمها تحقيق نمو اقتصادي كبير ترافق مع فائض تجاري بالتزامن مع تعديل الكثير من فقرات الدستور التي كانت تقيد عمل الحكومة من قبل المؤسسة العسكرية التي تقلصت صلاحياتها مع مرور الوقت، وبدأت تخرج تركيا من علمانيتها الجامدة المؤطرة في ديباجة الدستور التركي. هذه المتغيرات كان لابد لها ان تنعكس ايجابا على زيادة الأهتمام بالشرق الأوسط الإسلامي الهوية والثقافة.

2- بعد عناء وجهود سياسية ودبلوماسية كبيرة قامت بها تركيا في سبيل الانضمام للاتحاد الأوربي، حيث كان حلم يمتد لزمن طويل تأكد لصانع القرار التركي أن هذه الجهود مضيعة للوقت وتشتيت للجهود الدبلوماسية وأن أنضمام تركيا للاتحاد الاوربي يبقى مجرد حلم لا يتحقق مهما فعلت تركيا من اصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، لأن الغرب ينظر لها دولة إسلامية الهوية، ولا مناص لصانع القرار التركي ان يتجه شرقا (الشرق الأوسط) وهو ما حدث.

3- بعد احداث 11 ايلول 2001م وما أعقبها من ارتدادات سياسية هائلة تجسدت بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الشرق الأوسط، تمثل في احتلال أفغانستان 2002والعراق2003، هذا فسح المجال لبعض القوى الإقليمية وعلى رأسها (يران) المنافس والعدو التاريخي للأتراك بالتدخل المباشر والواضح في شؤون العراق الداخلية مستفيدة من الفراغ السياسي والامني في العراق ووقوع القوات الأمريكية بما سمي (المستنقع العراقي). هذه الأحداث حتما حفزت صانع القرار السياسي التركي للتحرك السريع والتغلغل في الشرق الأوسط، وكان لبروز الكورد وتأسيسهم لبؤرة الدولة الكردية في كردستان العراق ما اعتبرته تركيا تهديدا يمس أمنها القومي الذي لا يحتمل السكوت.

4- بعد عملية (ماراثونية) فاشلة لعملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية التي تبنتها الولايات المتحدة والتي لم تمنع من وقوع عدة انتفاضات ولم تردع العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني وخاصة الحصار والقصف المستمر على مدينة غزة والتي اصبحت قضية رأي عام عربي وعالمي منذ بداية عام 2002 وما بعدها. فكان لتركيا موقف لم تعهده سابقا بوقوفها مع قضية غزة رغم العلاقات الرسمية التي تربطها مع إسرائيل تعود جذورها لعام 1958م[15]. لكن

الاعتداء الكيان الصهيوني على أسطول الحرية التركي في (2010) شكل محطة تحول مهمة في الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، وحاولت أن تلعب دورا مهما في الشأن الداخلي الفلسطيني وأن تكون وسيطا نشطا بين حركتي فتح وحماس، بهدف إجراء مفاوضات تهدف للمصالحة المستدامة بين الطرفين، مع دعوته لتكامل الأدوار العربية والإسلامية على خلفية المصالح العليا التي تجمع هذه الدول خاصة وأن ملف المصالحة الفلسطينية في مصر ولا يمكن تجاوز هذا، لكن لا يمنع من الجهود العربية والإسلامية التي تخدم الهدف[16]. هذه الأحداث جعلت من اوردوغان شخصية ملهمة (كارزمية) للشعوب العربية في وسط بيئة شرق أوسطية محبطة بسبب طغيان الطابع الدكتاتوري لزعاماتها السياسية وهذا لا محال قد أفسح المجال أمام تركيا باعتبارها المدافع عن حقوق الشرق الأوسط.

5- يأخذ (الإسرائيليون) على "عقيدة العمق الإستراتيجي التركية" التي وضعها أوغلو بأنها قد تجاهلت كليا الكيان الصهيوني، في وقت تحدث الكتاب المذكور عن أن المبادرة في توجيه العلاقات التركية – الإسرائيلية هي في يد (تل أبيب)، وبأن دور تركيا يتسم بالجمود والسلبية. ويؤدي هذا الوضع إلى منع تركيا من الانفتاح على محيطها العربي.

الخاتمة

أن من بين اهم أهداف السياسية الخارجية التركية هي بقاء تركيا فاعل إقليمي في مناطق عديدة ولا تقتصر هذه الفاعلية على منطقة الشرق الأوسط، أذ نجد دوائر اهتمام السياسية الخارجية تمتد إلى مناطق اسيا الوسطى وشرق أوربا وأخيرا باتجاه شمال افريقيا، وهذا يعطيها بعد إقليمي–دولي.

لقد تبنت تركيا نظرية العمق الاستراتيجي لتحصين أمنها القومي وتوفير مبرر اخلاقي لتدخلاتها العسكرية والسياسية في مناطق عديدة من الشرق الأوسط وغيرها من المناطق الحيوية لتركيا، وإلى جانب نظرية العمق الاستراتيجي تتبنى تركيا مواقف براغماتية (مصلحية) وفقا لطبيعة كل إقليم لها مصلحه فيه، فنجدها

أحيانا تكون ندا للولايات المتحدة الاميركية أو روسيا وفي مناطق أخرى نجدها تدخل حليفا استراتيجيا معهما، ولعل الازمة الأوكرانية مثال بارز لهذه البراغماتية التي لم تمنعها علاقتها العميقة مع روسيا من أن تقوم تركيا بتجهيز اوكرانيا بطائرات (بيرقدار) المسيرة.

الهوامش:

(1) للمزيد ينظر: سارة معصومي، التحالف الإيراني – التركي الجديد، حصاد البيان : سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد(13)، 2017، ص211.

(2) نزار اسماعيل عبداللطيف، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، ١٩٩٧، ص١١.

(3) Aydin Mustafa, Determinants of Turkish Foreign Policy: Changing Patterns and Conjunctures during the Cold War, Middle Eastern Studies, Vol.36 (1),2000. pp.103-139.

(4) محمد نور الدين، الأمن القومي التركي: تحولات وأخطار، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، العدد(64)، 2013، ص89.

(5) جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، السياسة الدولية العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨، ص ٤٣.

(6) جلال عبدالله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج، شؤون عربية، العدد ٦٧، ايلول ١٩٩١، ص٥.

(7) زهير جمعة المالكي، العراق وتقاطع المحاور، حصاد البيان، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العدد(9)، 2016، ص64.

(8) احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٠ ص ٧٠-٨٢.

(9) العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" هو كتاب من تأليف أحمد داود أوغلو رئيس وزراء تركيا، يتناول هذا الكتاب سبل تأمين الأمن القومي التركي، وكيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية. وقد حاول المؤلف استعمال مصطلح «العمق الاستراتيجي» في تحديد علاقات تركيا الدولية، وذلك سعيا منه إلى إخراج تركيا من دورها الهامشي أثناء الحرب الباردة ونقلها إلى بلد محوري ومؤثر دوليا، وقد عد من أهم

الدراسات المتعلقة بالإستراتيجية التركية وجغرافيتها السياسية، ولقد كان هذا الكتاب جهدا علميا مميزا وجريئا في التعبير عن التفكير الإستراتيجي التركي المعاصر والإفصاح عن نظرية العمق الاستراتيجي. وهذا ما حفزنا لدراسة تطبيقاته على منطقة الشرق الأوسط التي تمثل عمقا إستراتيجيا لتركيا وهذا ما افصحت عنه دوائر التفكير الإستراتيجي التركي. خرجت الطبعة العربية الأولى سنة 2010، وقام بنشره الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات ثم تم إعادة طبعه الطبعة الثانية عام 2011.

(10) علي فارس حميد، توظيف فكرة المجال الحيوي في الأداء الاستراتيجي التركي بعد العام 2002: دراسة في الأطر الفكرية لنظرية العمق الاستراتيجي، مجلة قضايا سياسية، العدد (42)، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، 2015، ص 235-236.

(11) حسين الجميلي، البعد الاقليمي، في السياسة الخارجية التركية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثالثة عشر، العدد ٢٦، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٢٦-٢٤.

(12) Sezer Duygu Bazoglu, Turkish – Russian Relations: The Challenges of Reconciling Geopolitical Competition with Economic Partnership, Turkish Studies, Vol.1 (1), 2000. pp.59- 82

(13) جاسم محمد حاتم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري، مجلة مدارات إيرانية، العدد (2) المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 61.

(14) عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، العلوم الاجتماعية، عمان، المجلد 26، العدد3، خريق 1988، ص35.

(15) عاهد مشابقة، العلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي، مجلة المنارة، بيروت، المجلد 19، العدد 4، 2013، ص135

(16) للمزيد ينظر: سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف على الصدام، كراسات إستراتيجية، 2013، ص 10-13.

قائمة المصادر

أولا. المصادر باللغة العربية

1- احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٠ .

2- جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، السياسة الدولية العدد ١٣١ يناير ،١٩٩٨.

3- جاسم محمد حاتم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري، مجلة مدارات إيرانية، العدد (2) المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

4- جلال عبدالله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج، شؤون عربية، العدد ،٦٧ ايلول ،١٩٩١ .

5- حسين الجميلي، البعد الاقليمي، في السياسة الخارجية التركية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثالثة عشر، العدد ،٢٦ كانون الثاني ،٢٠٠٢ .

6- زهير جمعة المالكي، العراق وتقاطع المحاور، حصاد البيان، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العدد(9)، 2016.

7- سارة معصومي، التحالف الإيراني – التركي الجديد، حصاد البيان : سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد(13)، 2017.

8- سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف على الصدام، كراسات إستراتيجية، 2013.

9- عاهد مشابقة، العلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي، مجلة المنارة، بيروت، المجلد 19، العدد 4، 2013.

10- عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، العلوم الاجتماعية، عمان، المجلد 26، العدد3، خريق 1988.

11- علي فارس حميد، توظيف فكرة المجال الحيوي في الأداء الاستراتيجي التركي بعد العام 2002: دراسة في الأطر الفكرية لنظرية العمق الاستراتيجي، مجلة قضايا سياسية، العدد (42)، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، 2015.

12- حمد نور الدين، الأمن القومي التركي: تحولات وأخطار، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، العدد(64)، 2013.

13- نزار اسماعيل عبداللطيف، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، 1997.

ثانيا. المصادر باللغة الانكليزية

1- Aydin Mustafa, Determinants of Turkish Foreign Policy: Changing Patterns and Conjunctures during the Cold War, Middle Eastern Studies, Vol.36 (1),2000.

2- Sezer Duygu Bazoglu, Turkish – Russian Relations: The Challenges of Reconciling Geopolitical Competition with Economic Partnership, Turkish Studies, Vol.1 (1), 2000.